برنامج زمني لاستكمال تنفيذ ١٥٠ مركز تحويل في المدينة والريف قبل نهاية العام

وزير الكهرباء: التعاقد على إعادة تأهيل المجموعات ٢ و٣ و٤ في محطة توليد حلب الحرارية في مراحله النهائية

الوطن

بين وزير الكهرباء المهندس غسان الزامل أن نسبة الإنجاز في المجموعة الأولى في حلب وصلت إلى أكثر من ٥٥ بالمئة، كاشفاً أن التفاوض على إجراءات التعاقد لإعادة تأهيل المجموعات ٢ و٣ و٤ في محطة توليد حلب الحرارية في مراحله النهائية وذلك بالتعاون مع الشركاء الوطنيين والشركات الصديقة العاملة في هذا المجال، وذلك ترجمة لتوجيهات الرئيس بشار الأسد.

وأكد خلال لقائه العاملين أمس في الشركة العامة لكهرباء محافظة حلب بحضور المحافظ حسين دياب ضرورة وضع برنامج زمني لاستكمال تنفيذ ١٥٠ مركز تحويل في المدينة والريف قبل نهاية العام الجاري.

وشدد الوزير الزامل على أهمية الإسراع بتنفيذ هذه المراكز التي تم تخصيصها لمحافظة حلب وأثرها المهم في تحسين واقع الكهرباء، خصوصاً في الأحياء والمناطق المحررة، لافتاً إلى ضرورة تنفيذ الأعمال المتعلقة بالبنى التحتية إلى حين استكمال التجهيزات والمعدات المطلوبة لتركيب المراكز ووضعها في الخدمة.

الزامل أكد أن هذه المشاريع سيكون لها الأثر البالغ على تحسين التغذية الكهربائية ودعم القطاعات الإنتاجية والخدمية والاقتصادية في جميع المحافظات السورية.

وتناول اللقاء الصعوبات المتعلقة بالعمل وإجراءات التعاقد لتنفيذ الخطط والبرامج المحددة لتحسين المنظومة الكهربائية بالمحافظة.

يذكر أن شركة كهرباء حلب وضعت مؤخراً ٦٥ مركز تحويل كهربائياً بالخدمة من أصل ١٥٠ مركز تحويل تم تخصيصها لحلب منها ١٠٠ محولة للمدينة و٥٠ محولة للريف.

وتتوزع مراكز التحويل ضمن أحياء (صلاح الدين- الشعار- باب النيرب- كرم القاطرجي- الزهراء- الكلاسة- عين التل- الأرض الحمرا- والشيخ فارس، إضافة إلى مناطق السفيرة وسمعان ودير حافر).

يا للسخاء... بطاقة كسوة لعمال الزراعة بـ٢٥٠٠ ليرة!!

عمال بسخرية: لا تكفي أجرة السرفيس للذهاب إلى «وسيم»!!

وزير الزراعة لـ«الوطن»: الصرف بحجم الاعتماد المرصود والشراء من القطاع العام حصراً!

حماة- محمد أحمد خبازي

يستغرب الكثير من العمال في زراعة حماة من تخصيصهم بكرت كسوة عمالية شتوية قيمته بين ١٢٠٠ - ٢٥٠٠ ليرة فقط!.

وعبَّر الكثيرون منهم عن استيائهم من قيمة الكرت المعيبة التي لا تستحق الذكر، وقالوا: أليس معيباً تخصيص ١٢٠٠ ليرة لشراء مريول أو جزمة؟

وبيَّن عدد منهم لـ«الوطن» أنهم بهذا المبلغ لا يمكنهم شراء « قردة» جرابات واحدة، فكيف سيشترون « كوفية وجزمة ومريولاً» ؟!. وهو لا يكفي ثمن بسكوتة!

وأوضح آخرون من أبناء مناطق المحافظة، أنه لا يمكنهم صرف الكرت إلا من مركز الشركة العامة للآلية الجاهزة «وسيم» في شارع ٨ آذار بمدينة حماة، وهو ما يعني دفعهم أجرة طريق من مناطقهم لحماة أضعاف قيمة كرتهم إن رغبوا بصرفه.

وزير الزراعة حسان قطنا، ردّاً على أسئلة «الوطن»، حول هذه المبالغ المتدنية للعديد من عمال الزراعة بحماة - وربما في غيرها من المحافظات - بيَّنَ أن «الصرف بحجم الاعتماد المرصود»، وأن «القرار الحكومي واضح، فالشراء من القطاع العام» حصراً.

ومن جهته، رأى مدير زراعة حماة أشرف باكير أن العمال أصحاب الشكوى مظلومون. وأوضح أن النقابة والصندوق التعاوني والإدارية هي التي تخصص المبلغ قيمة الكرت لكل عامل بحسب المعايير المعتمدة لديها، والكتلة المالية التي توزع حسب الأسس القانونية.

وقال: نحن كإدارة ورغم اقتناعنا بأن العمال مظلومون، لا يمكننا أن نزيد أو ننقص مبالغهم.

وأضاف: ولقد اتصلنا بالجهات المعنية في العاصمة، للسماح للعمال بصرف كروتهم من غير شركة «وسيم» المحددة لهم بحماة، لنوفر عليهم، ولكننا لم نستطع ذلك.

من جانبه، بيَّن مدير الشؤون الإدارية بزراعة حماة رضوان الرحيم، لـ«الوطن» أن عدد العمال الذين خصصوا بكرت كسوة عمالية أكثر من ٢٥٠٠ عامل وعاملة، وبنحو ١٧ قراراً ولمختلف الفئات، مثل عمال المشاتل والحراج والميكانيك والمقسم والآلة الكاتبة والسائقين والمهندسين والأطباء البيطريين، فلكل فئة قرار ومبلغ، وذلك بحسب تصنيف النظام الداخلي رقم ١٨٣/ت للعام ٢٠٠٦ وتحديداً المادة ٥٦ منه، وأوضح أن الكتلة المالية فتوزع للعمال بحسب فئاتهم.

أما رئيس نقابة عمال التنمية الزراعية رامي السويد، فبيَّنَ لـ«الوطن»، أن النقابة تضم حصوصاً بكروت كسوة قيمة كل منها ١٢٠٠ ليرة وأخرى ١٦٠٠ ليرة وبعضها ٢٥٠٠ ليرة وهكذا. وذكر أن هذه المعاناة مشتركة بين معظم العمال في هذا القطاع.

وأشار إلى أنه تمت مخاطبة الجهات المركزية للتعاقد مع شركات قطاع عام لها منافذ بيع بالمناطق ليتسنى للعمال صرف كروتهم منها، لتوفر عليهم الأعباء المالية مقابل القدوم إلى حماة لصرفها من شركة «وسيم» وبانتظار الاستجابة.

لا رواتب لكادره ولا مواد وأدوية لمرضاه منذ أكثر من شهر

مشفى الأطفال بطرطوس من دون مدير والمعاون بلا صلاحيات!

طرطوس- هيثم يحيى محمد

الفراغ الإداري والمالي الذي يعيشه مشفى الأطفال بطرطوس منذ شهر وعدة أيام بعد أن انتهت مهمة مديره العام السابق لبلوغه السن القانونية يطرح الكثير من التساؤلات حول الإجراءات الإدارية القاصرة والأسباب التي تبقي جهة عامة من دون مدير عام ومن دون إعطاء صلاحيات مالية لمعاونه، وحول الآثار والتداعيات السلبية لهذا الأمر خاصة بالنسبة لمشفى ثم على الأطفال المرضى الذين يدخلون إليه وعلى طاقمه الإداري والتمريضي والطبي والفني الذي حرم من راتبه الشهري لعدم وجود آمر صرف فيه!

وتلقت «الوطن» نهاية الأسبوع الماضي شكوى من عدد من العاملين في الهيئة العامة للمشفى الأطفال بطرطوس جاء فيها: أنهى الدكتور ياسر جورية خدماته كمدير عام لمشفى الأطفال بطرطوس وتقاعد على السن القانونية... ومنذ مغادرته المشفى توقف كل شيء بحجة أنه لا يوجد من يوقع عنه حتى معاونته الدكتورة رحاب سابا رفضت توقيع أي طلبية مواد أو أدوية أو قرطاسية أو إصلاح أو أمر صرف أو.. إلخ بحجة أنها غير مخولة بذلك... ووصل بهم الأمر إلى أنهم لم يصرفوا رواتب الموظفين والعاملين حتى اللحظة!

وأضاف العاملون في شكواهم متسائلين: ترى ما ذنب العاملين الخير في عطية، لمساعدة الطلاب وخاصة طلاب الشهادتين في توفير ظروف مناسبة للدراسة في هذه المنطقة الريفية.

وأضاف في تصريح لـ«الوطن» إن الجمعية التي أسست في العام الماضي وتهتم بالتعليم والمياه، وجدت بالتشاور مع الأهالي في دير عطية أن هناك الكثير من الطلاب لا تتوافر لديهم الظروف المناسبة للدراسة وخاصة نتيجة قلة الكهرباء ونقص التدفئة في فصل الشتاء، وكذلك تراجع التعليم بسبب ازدياد أعداد الطلاب في الشعبة الصفية الواحدة التي يمكن أن يصل العدد فيها إلى ٤٥ طالباً، إضافة إلى ازدياد أعباء الحياة وارتفاع تكاليف الدروس الخاصة، فتم التوافق بين مجلس إدارة الجمعية والمجتمع الأهلي في دير عطية للاستفادة من قصر الثقافة الموجود في البلدة الذي لا يستفاد منه في الوقت الحالي، وتم وضع خطة لتحويل هذا القصر إلى «بيت للدراسة» من خلال توفير الكوادر التربوية المتخصصة في جميع المواد ومن خيرة المدرسين في دير عطية، ليقوموا بإعطاء الطلاب الراغبين ما يحتاجونه من دروس في المواد التي يجدون أنفسهم في حاجة إليها، إضافة إلى توفير الكهرباء بشكل دائم إلى هذا المكان، بعد أن تم أخذ موافقة وزارة الكهرباء على خط معفى من التقنين وقامت الجمعية بتسديد كلفته البالغة ١٦٠ مليون ليرة بمساعدة أهل الخير، والذي يمكن الاستفادة منه ليس فقط في الإنارة بل أيضاً في التدفئة في حال تم يتم الحصول على المازوت بحيث يتم تشغيل المكيفات الحرارية في «بيت الدراسة» خلال فترة وجود الطلاب.

وأوضح التيجار انه بدأت الجمعية بتطبيق هذه الفكرة خلال فصل الصيف، ونجحت بشكل كبير سواء من ناحية إقبال الطلاب على الدروس أو المجموعات التي تم تنظيمها لهؤلاء الطلاب في جميع الاختصاصات، أم من جهة توفير مكان مناسب للدراسة للطلاب الذين لا تساعدهم ظروفهم الاقتصادية على ذلك.

ويستوعب «بيت الدراسة أكثر من ٢٠٠ طالب من مختلف الأعمار والصفوف الدراسية، حتى طلاب الجامعات يستطيعون ارتياد هذا المكان للاستفادة من الأجواء المناسبة للدراسة، لكن إعطاء الدروس مقتصر على طلاب الشهادتين الإعدادية والثانوية، حيث يتكفل أهل الخير من أبناء المنطقة والمغتربين بتعويضات المدرسين وجميع النفقات الأخرى، علماً أن هناك البعض من المدرسين يقدمون الدروس بشكل مجاني.

وبين رئيس الجمعية أنه يتم العمل الآن على توفير وسائل نقل للطلاب من بيوتهم إلى «بيت الدراسة» وبالعكس للتخفيف عن الطلاب في التنقل في فصل الشتاء.

عدد من أهالي دير عطية ممن تواصلت «الوطن» معهم حول هذه المبادرة أكدوا أنها تأتي متابعة للكثير من المبادرات الأهلية التي يقوم بها المجتمع المحلي في التخفيف من آثار الظروف الاقتصادية التي تعاني منها البلاد، في إطار المسؤولية المجتمعية، لأن بناء هذا الوطن هو مسؤولية الجميع، وبالتالي كانت مبادرات أهل الخير وخاصة المغتربين لدعم كل مجتمع أهلي ينعكس على الجميع بالخير.

وأشار الأهالي إلى أن هناك العشرات من العائلات التي لا تستطيع توفير الدروس الخصوصية لأبنائها وكذلك لا تتوافر لهم الظروف المساعدة على الدراسة في منازلهم، ولذلك جاءت مبادرة «بيت الدراسة» حلاً لمعاناة هؤلاء الطلاب وذويهم، وستسهم في متابعة الطلاب تحصيلهم العلمي وتفوق البعض منهم.

لماذا لا تتحول المراكز الثقافية إلى «بيوت دراسة»؟

مبادرة «بيت الدراسة» في دير عطية نموذج للعمل الأهلي

محمود الصالح

كشف رئيس جمعية أصدقاء القلمون رياض التيجار عن مبادرة قامت بها الجمعية بالتعاون مع المجتمع الأهلي والمغتربين وأهل الخير في دير عطية، لمساعدة الطلاب وخاصة طلاب الشهادتين في توفير ظروف مناسبة للدراسة في هذه المنطقة الريفية.

وأضاف في تصريح لـ«الوطن» إن الجمعية التي أسست في العام الماضي وتهتم بالتعليم والمياه، وجدت بالتشاور مع الأهالي في دير عطية أن هناك الكثير من الطلاب لا تتوافر لديهم الظروف المناسبة للدراسة وخاصة نتيجة قلة الكهرباء ونقص التدفئة في فصل الشتاء، وكذلك تراجع التعليم بسبب ازدياد أعباء الحياة وارتفاع تكاليف الدروس الخاصة، فتم التوافق بين مجلس إدارة الجمعية والمجتمع الأهلي في دير عطية للاستفادة من قصر الثقافة الموجود في البلدة الذي لا يستفاد منه في الوقت الحالي، وتم وضع خطة لتحويل هذا القصر إلى «بيت للدراسة» من خلال توفير الكوادر التربوية المتخصصة في جميع المواد ومن خيرة المدرسين في دير عطية، ليقوموا بإعطاء الطلاب الراغبين ما يحتاجونه من دروس في المواد التي يجدون أنفسهم في حاجة إليها، إضافة إلى توفير الكهرباء بشكل دائم إلى هذا المكان، بعد أن تم أخذ موافقة وزارة الكهرباء على خط معفى من التقنين وقامت الجمعية بتسديد كلفته البالغة ١٦٠ مليون ليرة بمساعدة أهل الخير، والذي يمكن الاستفادة منه ليس فقط في الإنارة بل أيضاً في التدفئة في حال تم يتم الحصول على المازوت بحيث يتم تشغيل المكيفات الحرارية في «بيت الدراسة» خلال فترة وجود الطلاب.

وأوضح التيجار انه بدأت الجمعية بتطبيق هذه الفكرة خلال فصل الصيف، ونجحت بشكل كبير سواء من ناحية إقبال الطلاب على الدروس أو المجموعات التي تم تنظيمها لهؤلاء الطلاب في جميع الاختصاصات، أم من جهة توفير مكان مناسب للدراسة للطلاب الذين لا تساعدهم ظروفهم الاقتصادية على ذلك.

ويستوعب «بيت الدراسة أكثر من ٢٠٠ طالب من مختلف الأعمار والصفوف الدراسية، حتى طلاب الجامعات يستطيعون ارتياد هذا المكان للاستفادة من الأجواء المناسبة للدراسة، لكن إعطاء الدروس مقتصر على طلاب الشهادتين الإعدادية والثانوية، حيث يتكفل أهل الخير من أبناء المنطقة والمغتربين بتعويضات المدرسين وجميع النفقات الأخرى، علماً أن هناك البعض من المدرسين يقدمون الدروس بشكل مجاني.

وبين رئيس الجمعية أنه يتم العمل الآن على توفير وسائل نقل للطلاب من بيوتهم إلى «بيت الدراسة» وبالعكس للتخفيف عن الطلاب في التنقل في فصل الشتاء.

عدد من أهالي دير عطية ممن تواصلت «الوطن» معهم حول هذه المبادرة أكدوا أنها تأتي متابعة للكثير من المبادرات الأهلية التي يقوم بها المجتمع المحلي في التخفيف من آثار الظروف الاقتصادية التي تعاني منها البلاد، في إطار المسؤولية المجتمعية، لأن بناء هذا الوطن هو مسؤولية الجميع، وبالتالي كانت مبادرات أهل الخير وخاصة المغتربين لدعم كل مجتمع أهلي ينعكس على الجميع بالخير.

وأشار الأهالي إلى أن هناك العشرات من العائلات التي لا تستطيع توفير الدروس الخصوصية لأبنائها وكذلك لا تتوافر لهم الظروف المساعدة على الدراسة في منازلهم، ولذلك جاءت مبادرة «بيت الدراسة» حلاً لمعاناة هؤلاء الطلاب وذويهم، وستسهم في متابعة الطلاب تحصيلهم العلمي وتفوق البعض منهم.

موزعو مازوت يغلقون هواتفهم للتهرب من المواطنين

٢٥ بالمئة نسبة توزيع «مازوت التدفئة» ووعود بازديادها خلال الأيام القليلة القادمة

فادي بك الشريف

دخلت البلاد الشتاء وما تزال نسب توزيع المازوت في محافظتي دمشق وريفها قليلة لا تتجاوز الـ٢٥ بالمئة بالنسبة لأعداد المسجلين على المادة، مع وعود بازدياد حركة التوزيع خلال الأيام القليلة القادمة في مختلف الأحياء ضمن دمشق وريفها وسط شكاوى مستمرة من المواطنين يؤكدون عدم وصولهم رسالة التعبئة حتى تاريخه، والتأخير أيضاً يشمل رسائل البنزين حسب (بعض المواطنين أصحاب المركبات).

وبالتوازي مع ذلك، قام فرع محروقات والتجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق بجولات رقابية على الموزعين استعداداً للشتاء، وللتشدد على ضبط أي مخالفات والتعامل مع مختلف الشكاوى الواردة حول عملية التوزيع.

وبحسب ما أكده البعض لـ «الوطن» فإن عدداً من الموزعين يقومون بإغلاق هواتفهم المحمولة للتهرب من اتصالات المواطنين المستحقين للمادة المحروقات، مع المطالبة بالتشدد في ضبط عملية تعبئة المادة تلافياً لأي تلاعب.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق تمام العقدة أن هناك استنفاراً للتعامل مع أي شكاوى واردة من المواطنين حول تزود المواطنين بمادة مازوت التدفئة، منوها بتكثيف الرقابة على محطات التعبئة بأكملها وسيارات التوزيع.

وأشار العقدة إلى القيام بجولة لتتأكد من تنفيذ آلية العمل بالشكل المطلوب، مع التشدد على جميع أصحاب سيارات التوزيع والناقلين للمادة بالالتزام بعدم نقص الكيل والمعايرة، وإيصال المادة كاملة لمستحقيها، وعدم التأخير في تنفيذ الطلب لأي مواطن.

وقال مدير التموين: قمنا بإجراءات احترازية مسبقة واجتمعنا بالموزعين لضمان إيصال المادة حسب التعليمات وبالأسعار الرسمية التي لا يوجد أي تعديل عليها، مبيناً أنه حسب تأكيدات محروقات دمشق فإن نسبة التوزيع تصل إلى ٢٥ بالمئة.

وحول إغلاق بعض الموزعين لجوالاتهم، أكد العقدة أن الرسائل تصل أثناء وجود الموزعين في مركز التعبئة في حين يحتاجون لوقت لوصولهم إلى مكان التوزيع، وبفهم هنا من كلام العقدة أن بعض الموزعين يقومون بإغلاق هواتفهم خلال هذه الفترة، وبنهاية المطاف سيتم حكماً التواصل مع المواطن وإيصال المادة إلى مستحقيها.

وقال العقدة: ضبطنا حالة تلاعب بالكيل في أحد الأحياء، وتم تغريم المخالف نحو ١٥ مليون ليرة، علما أنه تم هذا الشهر ضبط حالات نقص بكمية المازوت لصهريج وارد إلى إحدى محطات دمشق بكمية ١٢٥ ليتراً وغرامة تصل للمليون، إضافة إلى ضبط مخالفة نقص بكمية البنزين أوكتان ٩٠ بالمئة لصهريج وارد إلى إحدى محطات دمشق بكمية ١٠٠ ليتر وتم تغريم المخالف بمليون و٢٠٠ ألف ليرة، وتم ضبط مخالفة تقاضي زيادة بأسعار مبيع وضخ ليتر المازوت المنزلي في أحد الأحياء بدمشق، كما تم ضبط صهريج لموزع مازوت منزلي زيادة بالكيل وتلاعب بالعداد بكمية ٢٨٠٠ ليتر وتم تغريمه بمبلغ ٢١ مليون ليرة، وضبط صهريج لموزع مازوت منزلي تلاعب بالعداد بقصد الغش وزيادة بالكيل بكمية ٢٠٠٠ ليتر وتم تغريمه بـ١٥ مليون، وضبط صهريج لموزع مازوت منزلي بمخالفة الاتجار بمادة المازوت المدعومة من الدولة بكمية ٥٨٥ ليتر وتم تغريمه بأكثر من ٤ ملايين ليرة.

وأضاف مدير التجارة الداخلية بدمشق: تحتسب غرامة التلاعب بالكيل بسعر التكلفة إضافة إلى ٣ أضعاف، حيث تقدر الغرامات بالملايين.

وتوقع العقدة أن تزداد نسب توزيع مادة مازوت التدفئة للمواطنين، وخاصة أن تطبيق آلية الزجي بي إس) وفر من المادة وبالتالي حد كثيراً من تهريب المادة والمتاجرة بها في السوق السوداء، وبالتالي حدوث وفرة في الكميات المخصصة للنقل أيضاً، علما أنه تم هذا الشهر ضبط حالة تلاعب بمنظومة التتبع GPS بغية التصرف بمادة مدعومة من الدولة لغير الغاية المخصصة لها لسرفيس نقل الركاب، وبمخالفة تركيب جهازين تتبع GPS على ميكروباص.

ونفى العقدة وجود أي دراسة لتعديل أسعار مازوت التدفئة ولا حتى دراسة لرفع أسعار الخبز السياحي والكعك والصمون، مبيناً أن الأسعار على ما هي عليه من دون أي تعديل.

وبين العقدة أنه تم خلال هذا الشهر ضبط نحو ١٠٠٠ مخالفة تموينية منها مخالفات جسيمة تضر بالصحة ولعدم الإعلان عن الأسعار، ونقص في الوزن، وحيازة وعرض مواد إغاثية غير مخصصة للبيع ومنتهية الصلاحية، ومنع وتداول فواتير غير نظامية، وعدم تقديم بيانات التكلفة، ناهيك عن تنظيم عشرات الضبوط لعدم إبراز فواتير وعدم الإعلان عن الأسعار لمواد غذائية وأدوات منزلية وألبسة نسائية ومكياجات ومولدات وبطاريات وأحذية.. إلخ.

على حين أكد مدير فرع محروقات دمشق أيمن حسن أن أي شكوى من أي مواطن حول أي مخالفة بالكيل أو طريقة التعبئة ومكان التوصيل، فسيتم حرمان الموزع من المادة كامل الشتاء، مضيفاً خلال جولة له على المراكز أنه لن يكون هناك أي تساهل مع أي موزع.

> مدير تموين دمشق لـ«الوطن»: لا نية لرفع سعر المازوت... وكذلك سعر الخبز

وقال: وردتنا شكاوى عن تعامل غير لائق بحق المواطن من بعض الموزعين، لذا أي مخالفة سيتم التعامل معها بالحد الأقصى، مع اتخاذ إجراءات قاسية من التموين.

وتابع حسن: أغلب الشكاوى عن ورود الرسائل القاضية بالتوزيع، لكن من دون رد الموزع على هاتفه، مضيفاً: بالإمكان على الموزع تقديم عذره، لكن أي شكوى حول أي مخالفة بهذا الموضوع ستعرض الموزع لإجراءات تتخذ بحقه.

وفي السياق أكدت مديرية المحروقات في محافظة ريف دمشق أنه تم خلال الفترة الماضية توزيع ٢,٨ مليون ليتر مازوت للصناعيين ومليون ليتر للشركات الإنشائية.

وبين مدير فرع محروقات ريف دمشق محمد ليلى في تصريح صحفي بعد اجتماع للجنة المحروقات في المحافظة برئاسة المحافظ أن نسبة توزيع مازوت التدفئة للمواطنين تجاوزت ٢٥ بالمئة وأنه خلال أسبوع سيتم الانتهاء من توزيع المادة للمنازل في الأماكن الباردة مع استمرار عمليات التوزيع في باقي المناطق.